حيث تمّ الاعلان عن انشاء اللجنة الفرعية للاستيطان لتنظيم المخططات والابنية في المستوطنات[٨٧]. كما أنشأت المجالس المحلية والاقليمية لجان تنظيم وتخطيط خاصة بها، تمتد صلاحياتها الى جميع الاراضي العائدة، أو التي ستعود، الى الدولة في منطقة نفوذها، شأنها في ذلك شأن المجالس البلدية في اسرائيل[٨٨].

ومع حلول العام ١٩٨٥، تمّ دمج جميع المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الفلسطينية في ستة مجالس اقليمية وأربعة عشر مجلساً محلياً بالاضافة الى ثمانية مجالس محلية لمدن استيطانية قائمة؛ كما تمّ دمج المستوطنات الاسرائيلية في قطاع غزة في مجلسين اقليميين[٨٩]. ومن المفترض، من ناحية نظرية، ان تتبع تلك المجالس سلطة الحكم العسكري أو الادارة المدنية، بحكم وجودها خارج اطار تطبيق القانون الاسرائيلي، الّا انها تقوم بتنظيم علاقاتها مباشرة مع الوزراء الاسرائيليين، كما تشرف وزارة الداخلية على موازناتها كجزء لا يتجزأ من موازنات المجالس المحلية الاسرائيلية، وتتلقّى الدعم الواسع من سلطات الحكم العسكري والادارة المدنية بحكم انتماء العاملين في هذين الجهازين للمستوطنات نفسها[٩٠]. وقد تعدّت ذلك لتشكل سلطة داخل سلطة، ليس بالنسبة الى جهاز الحكم العسكري والادارة المدنية، وانما بالنسبة الى السلطة العامة في اسرائيل. فهي تشارك في صنع القرارات الاساسية التي تتعلّق بالبنية التحتية، وبقضايا القانون والاقتصاد والامن والمياه والاراضي في الارض المحتلة. كما تقيم تلك المجالس مؤسسات تنموية، وتشكل نوعاً من اللوبي النشط عبر «مجلس مستوطنات يهودا والسامرة» (الضفة الفلسطينية) من خلال تمتّعها بسلطات امر واقع؛ اذ انها غير معنيّة بالنظام السياسي الاسرائيلي، ولا بالحكم العسكري أو الادارة المدنية. فهي تتجاوزها جميعاً من طريق وسائلها ومداخلها لدى مراكز القوى الاسرائيلية، والدعم غير المحدود الذي تتلقّاه من المؤسسات الصهيونية في جميع أنحاء العالم[٩١]. وهكذا استطاعت، على أرض الواقع، ان تلغي صلاحيات الحكم العسكري ومسؤولياته ليس في ما يخص الحياة في المستوطنات فحسب، بل وفي كل الامور الخاصة بالارض المحتلة، ما عدا المسائل العسكرية والسياسية والادارية، وان تسيطر على السكان العرب[٩٢]. وتستطيع من خلال مشاركتها في اجتماعات اللجنة الوزارية للاستيطان فرض وجهة نظرها، والّا فانها تقوم بفرضها على أرض الواقع. ومن خلال ذلك اعتبرت مناطق المستوطنات مناطق تنمية من الدرجة الاولى. كما يتمتّع المستوطنون بجميع الحقوق التي يتمتّع بها المواطن داخل اسرائيل وبامتيازات مالية وتشجيعية واسعة في ميدان الضرائب والسكن والقروض وغيرها[٩٣].

وبذلك شكّلت المناطق التابعة للمجالس الاقليمية والمحلية اليهودية تقسيماً ادارياً اسرائيلياً جديداً للضفة الفلسطينية وقطاع غزة، ليس له أي علاقة بالتقسيمات الادارية السابقة التي زالت عن أرض الواقع وحل محلها التقسيم الاداري الذي يتمشّى مع الخطط الاستيطانية الحالية والمستقبلية، والتي يحتكر من خلالها المستوطنون كل المصادر الطبيعية المتوفّرة وأماكن المنتزهات والغابات والمواقع الاثرية والعسكرية. وقد أدّى انشاء المستوطنات بهذه الكثرة الى طمس الحدود القديمة وخلق عشرات من خطوط الحدود الجديدة بين المجالس المحلية والمناطقية والنقاط الاستيطانية اليهودية، والمجالس البلدية والقروية والقرى العربية. كما تمّ توظيف المخطط الهيكلي لمنطقة وسط الضفة الفلسطينية والمخطط الاسرائيلي للطرق لخدمة هذا الغرض. وتأتي جميع الاجراءات السابقة من اقامة المستوطنات واسكان المستوطنين وانشاء المجالس المحلية والمناطقية اليهودية، والتغيير في التقسيمات الادارية وحدودها منافية لقواعد الاحتلال الحربي، وللقرارات الدولية التي دانت تلك الاجراءات، وطالبت بوضع حدّ لها، والالتزام بما تقرّره قواعد القانون الدولي بهذا الخصوص.